أنهت كافة المؤشرات القياسية تداولات الشهر على تراجع نسبة 0.7 بالمئة

«كامكو»: السوق الكويتي يسجل تراجعاً قوياً في كمية وقيمة الأسهم المتداولة

قال التقرير الشهري الصادر عن شركة بحوث كامكو لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي لشهر اغسطس 2018 ، لقد تراجع البورصات الخليجية على خلفية عمليات جني الأرباح بعد تسجيل نتائج مالية قوية في الربع الثاني من العام 2018

تراجعت اغلبية أسواق الأوراق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي في أغسطس 2018 مع توجه المستثمرين لجني الأرباح على خلفية إعلانات الأرباح القوية من قبل قطاعات السوق الرئيسية على مستوى المنطقة. وكان الأداء الشهري للأسواق الخليجية سالباً منذ بداية الشهر وحتى فترة العطلة، ولم تتمكن من التعافي على الرغم من تزايد العمليات الشرائية في بعد عطلة العيد. كما تأثرت أنشطة السوق ايضاً بتعطيل الأسواق لمدة أسبوع كامل خلال شهر أغسطس 2018.

الكويت:

عاودت المؤشرات الكويتية تراجعها مرة أخرى وأغلقت على تراجع في أغسطس 2018 بعد ان سجلت نمواً قوياً في الشهر السابق. حيث انهت كافة المؤشرات القياسية تداولات الشهر على تراجع بما يقرب من نسبة 0.7 في المائة مما أدى إلى تقليص أرباح السوق منذ بداية العام 2018 وحتى تاريخه. واغلق مؤشر السوق الأول عند مستوى 5،261.82 نقطة أي بنمو بلغت نسبته 9.8 في المائة منذ بداية العام 2018 وحتى تاريخه، في حين بلغت أرباح مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق العام 1.4 في المائة و6.3 في المائة، على التوالي. وضمن مؤشر السوق الأول، لم تتمكن سوى خمسة أسهم فقط من الارتفاع خلال الشهر وتراجعت عشرة أسهم من ضمنها بنك الكويت الوطني (0.9– في المائة)، وبنك الخليج (3.8– في المائة) والبنك الدولي (3.9– في المائة) وبنك برقان (8.3– في المائة).

وعلى صعيد الأداء القطاعي، انهت معظم المؤشرات القطاعية أداء الشهر على تراجع هامشي. وكان مؤشر قطاع التكنولوجيا هو أكبر المتراجعين بخسائر شهرية بلغت نسبتها 10.5 في المائة بدافع من تراجع سعر سهم شركة الأنظمة الآلية نظراً لتراجع أرباح الربع الثاني من العام 2018. كما تراجع أداء القطاعات الكبرى مثل البنوك والاتصالات والطاقة والمواد الأساسية خلال الشهر.

أما من حيث أنشطة التداول، فقد سجل السوق الكويت تراجعاً قوياً من حيث كلا من كمية وقيمة الأسهم المتداول خلال الشهر بسبب عطلة عيد الأضحى المبارك. حيث انخفضت كمية الأسهم المتداولة بحوالي 40 في المائة وبلغت 1.8 مليار سهم في أغسطس 2018، في حين تراجعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 44 في المائة وبلغت 357 مليون دينار كويتي. وجذب سهم بيت التمويل الكويتي اهتماماً كبيراً من حيث قيمة الأسهم المتداولة بتداولات بلغت قيمتها 54.4 مليون دينار كويتي، تبعه سهم بنك الكويت الوطني (0.9– في المائة) وزين (1.9– في المائة) بتداولات بلغت قمتها 40.6 مليون دينار كويتي و35.6 مليون دينار كويتي، على التوالي.

وتصدر سهم شركة سنام العقارية قائمة الأسهم الرابحة بنمو بلغت نسبته 57.5 في المائة وان كان بتداولات محدودة. وجاء سهم شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) ثانياً بعد ان سجل نمواً شهرياً بنسبة 24 في المائة ثم سهم شركة اعيان للإجارة والكويتية السورية القابضة بنمو بلغت نسبته 23.7 في المائة و21.1 في المائة، على التوالي. اما على صعيد الأسهم الخاسرة فقد جاء في صدارتها سهم عمار للتمويل والاجارة بخسائر شهرية بلغت نسبتها 21.7 في المائة على الرغم من اعلان الشركة عن تحقيقها أرباح في الربع الثاني من العام 2018، وان كانت ارباحاً هامشية، مقابل تسجيل خسائر في الربع المماثل من العام السابق. واحتل سهم أم القوين للاستثمارات العامة المرتبة الثانية بخسائر شهرية بلغت نسبتها 17.9 في المائة تبعه البنك الأهلي الكويتي ومزايا القابضة بتراجع شهري بلغت نسبته 12.1 في المائة و11.6 في المائة، على التوالي.

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2018

المصدر: بحوث كامكو

أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال شهر اغسطس2018

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق الجمعة	أداء التطور (%)	أداء منذ بداية العام (%)	القيمة المتداولة (مليون دولار)	كمية المتداول (مليون سهم)	مضاعف السعر (مرة)	مضاعف السعر القيمة الدفترية (مرة)	العائد النقدي (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	5,261.8	(0.7%)	9.8%	1,180.0	96.0	15.4	1.2	3.8%
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	4,897.5	(0.7%)	1.4%					
الكويت - مؤشر السوق العام	5,132.3	(0.7%)	6.3%					
السعودية	7,948.3	(4.2%)	10.0%	14,466.4	504.9	15.3	1.8	3.9%
ابوظبي	4,986.9	2.6%	13.4%	597.1	141.1	12.5	1.3	5.1%
دبي	2,840.2	(3.9%)	(15.7%)	678.7	98.7	7.7	1.0	5.7%
قطر	9,886.5	0.6%	16.0%	875.6	150.0	13.8	1.3	4.1%
البحرين	1,338.1	(1.5%)	0.5%	49.5	20.8	8.5	0.8	5.7%
عمان	4,419.3	1.9%	(13.3%)	37.9	12.1	9.4	0.8	6.5%
إجمالي الأسواق الخليجية				17,885.1	1,023.5	13.3	1.4	4.3%

المصدر: بحوث كامكو

مع منتجات الطلاء المتطورة للإستخدام طويل الأمد بكفاءة تشغيلية عالية

«أكزونوبل» تدعم مشروعي «الزور» والوقود النظيف في الكويت

ستقوم "أكزونوبل"، بتزويد الدهانات الواقية لاثنين من أبرز المشاريع في الكويت– مشروع "الزور" ومشروع "الوقود النظيف"– اللذين تم إطلاقهما دعماً لاستراتيجية 2030. وستضمن مجموعة أنظمة الدهانات الواقية التي تزودها "أكزونوبل" توفير أعلى معايير التحمل ومقاومة الصدأ في المصفاتين، وبالتالي تعزيز الكفاءة التشغيلية على المدى الطويل.

ويعتبر مشروع "الزور" والوقود النظيف من أهم المشاريع الداعمة للرؤى الحكومية الرامية إلى تعزيز النمو التحولي في دولة الكويت انطلاقاً من رؤية 2030، عبر تعزيز الصناعة المحلية وتحديث البنى التحتية لقطاع الطاقة.

ويمثل مشروع مصفاة الزور الجديدة استثماراً بقيمة 14 مليار دولار أمريكي، وتم التخطيط له ليكون مشروعاً عالمي المستوى لإنتاج الوقود النفطي منخفض الكبريت للاستخدام في المحطات المحلية لتوليد الطاقة. كما ستساهم المصفاة في تعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة في الكويت عبر إنتاج الوقود منخفض الكبريت للاستخدام كوقود للطائرات إضافة إلى الكيروسين والنافثا الخام. وستقوم المصفاة بمعالجة 615 ألف برميل يومياً من النفط الكويتي الخام أو 535 ألف برميل في اليوم من مزيج النفط الثقيل. وتعود ملكية المصفاة إلى "الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة"، وستوظف أحدث التقنيات المواكبة لأكثر معايير الحفاظ على البيئة صرامة.

أما مشروع "الوقود النظيف" الذي تطوره "شركة البترول الوطنية الكويتية" فهو استثمار بقيمة 12 مليار دولار ويهدف إلى توسعة تحديث مصفاة ميناء عبدالله ومصفاة ميناء الأحمدي لتصبحان مجمعاً متكاملاً بقدرة إنتاجية تبلغ 800 ألف برميل في اليوم. وسيزود المجمع المتكامل الوقود النظيف إضافة إلى دوره في تعزيز الصادرات وتلبية الاحتياجات المحلية.

وستزود "أكزونوبل" مجموعة مبتكرة من أنظمة الطلاء للمصفاتين بما ينسجم مع المواصفات المحددة، في خطوة تشكل امتداداً لإنجازات الشركة على صعيد تزويد حلول الطلاء لمصاف أخرى في الكويت، بما في ذلك ميناء الأحمد والشعيبة.

بهذه المناسبة قال أندريا ميكونتشيلي، مدير منتجات الدهانات ومواد الطلاء في "أكزونوبل" في الشرق الأوسط: "يشرفنا أن نساهم في دعم هذين المشروعين الهامين في دولة الكويت، في خطوة تعكس إمكانات 'أكزونوبل' الكبيرة والتزامها الراسخ بتقديم أفضل وأحدث أنظمة الطلاء. ويساهم المشروعان بدور جوهري في تحقيق أهداف رؤية 'كويت جديدة' الرامية إلى تعزيز النمو التحولي، وسنواصل بدورنا العمل على دعم الرواد الصناعيين في الدولة وتزويدهم بمنتجات عالمية المستوى تمتاز بتحملها القوي وكفاءتها العالية".

وسيتم استخدام أكثر من 3 ملايين لتر من منتجات "أكزونوبل" على الصمامات والهياكل الفولاذية والأنابيب لتوفير حماية طويلة المدى على أكثر من 60 بالمئة من مشروع الوقود النظيف وما يقارب 50 بالمئة من مشروع مصفاة الزور.

وتم تصميم كافة المنتجات التي استخدمتها "أكزونوبل" في مشروع "عين دبي" لتضمن أعلى مستويات الحماية حتى في الطقس الحار والرطب. وتمثل مسيرة "أكزونوبل" نموذجاً للنجاح والنمو والابتكار عبر محفظة من العلامات التجارية ذات المستوى العالمي مثل "دولوكس" و"إنترناشيونال" و"إنتربون" و"سيكينز".

أكزونوبل تدعم مشروع مصفاة الزور

«إنفستكورب تكنولوجي بارتنرز» تستحوذ على شركة «سوفت غاردن» الألمانية

أعلنت "إنفستكورب تكنولوجي بارتنرز"، الذراع الاستثمارية التابعة لـ "إنفستكورب" والمتخصصة في الاستحواذ على شركات التكنولوجيا متوسطة الحجم، اليوم عن استحواذها على شركة "سوفت غاردن" المتخصصة في برمجيات الموارد البشرية والتي تتخذ من العاصمة الألمانية برلين مقراً لها. ويشكل هذا الاستثمار صفقة الاستحواذ الرابعة التي يجريها "صندوق التكنولوجيا الرابع" التابع لـ "إنفستكورب".

وتوفر "سوفت غاردن"، التي تأسست في العام 2005، منصة مبتكرة في مجال تكنولوجيا التوظيف لمجموعة متنوعة من العملاء من فئات الشركات الكبرى ومتوسطة الحجم في السوق الألمانية. ويشكل "نظام متابعة المتقدمين" (ATS) الذي توفره الشركة منصة قائمة على مفهوم "البرمجيات كخدمة" (SaaS) وتغطي كامل عمليات التوظيف الرقمية لدى الشركات، مما يتيح لها القدرة على تنظيم وإدارة جميع عمليات التوظيف على نحو مؤتمت ومتناسب مع متطلبات خصوصية البيانات. و توفر "سوفت غاردن" أيضاً منصة من ابتكارها للباحثين عن عمل، حيث تعرض معلومات عن أكثر من 65 ألف مرشح لشغل مناصب وظيفية، فضلاً عن كونها أداة تتيح إمكانية النشر الآلي لإعلانات الوظائف على ما يزيد عن 300 منصة بحث إلكترونية مخصصة.

وتتمتع شركة "سوفت غاردن" بسجل نتائج إيجابية فيما يتعلق بالأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، حيث نجحت في إحراز نمو سريع (بمعدل نمو سنوي مركب يزيد عن 35% بين عامي 2015–2018) نتيجة لتزايد الطلب من قبل الشركات على الحلول التقنية المتخصصة لمساعدتها على استقطاب موظفين جدد في ظل الظروف التنافسية الشديدة التي تشهدها أسواق العمل حالياً. وسيستثمر بنك "إنفستكورب" مزيداً من الأموال لتعزيز وتوسيع نطاق حضور الشركة ضمن أسواقها الرئيسية في كل من ألمانيا والنمسا وسويسرا. وأكد ستيفان شيفلر، الشريك المؤسس لشركة "سوفت غاردن"، التزامه بمواصلة المساهمة في تحقيق النمو المستقبلي للشركة.

وفي معرض تعليقه على صفقة الاستحواذ، قال جيلبرت كاميتسكي، المدير التنفيذي للاستثمارات التكنولوجية في أوروبا لدى "إنفستكورب": "تعد شركة سوفت غاردن فرصة استثمارية مهمة لنا ضمن البلدان الناطقة باللغة الألمانية، حيث تعد منصة توظيف متكاملة ومدعومة بفريق إداري رفيع المستوى وعلى درجة عالية من الخبرة والكفاءة. وانطلاقاً من سجلنا الحافل بالشراكات الناجحة مع شركات التكنولوجيا متسارعة النمو، يعد هذا الاستثمار إضافة مثالية إلى محفظة الأعمال المتنامية لشركة 'إنفستكورب تكنولوجي بارتنرز'".

بدوره، قال ماتياس هيسي، الرئيس التنفيذي لشركة "سوفت غاردن": "نتطلع إلى العمل مع بنك إنفستكورب والاستفادة من خبرته ومعرفته الواسعة في مجال دعم الشركات المتخصصة بالتكنولوجيا والبرمجيات. وستسهم هذه المعرفة، إلى جانب فهمه العميق لطبيعة عملنا، بتعزيز مستويات النمو والابتكار في شركتنا مستقبلاً. ويمثل هذا الاستثمار دليلاً على كفاءة نموذج أعمالنا الذي نجحنا في بنائه حتى الآن، ونتطلع قدماً للمرحلة القادمة من مسيرة نمونا".

جيلبرت كاميتسكي

وتشكل ألمانيا إحدى الأسواق الرئيسية بالنسبة لإنفستكورب، حيث سبق للبنك وأن أجرى 3 صفقات استحواذ في هذا البلد خلال العام الحالي. فخلال شهر أبريل الماضي، أعلن البنك عن استحواذه على "بوروكامبوس فانغن" (Bürocampus Wangen)، مجمّع المباني المكتبية في مدينة شتوتغارت والذي يمثل أول استثمار عقاري للبنك في ألمانيا، ويندرج ضمن إطار استراتيجية أوسع نطاقاً للبنك في أوروبا. وفي شهر مايو الماضي، أعلن البنك عن إنشاء منصة خاصة تتيح له دخول قطاع طب الأسنان في ألمانيا عبر استثماره في عيادة الأسنان الخاصة "شلوس شلينشتاين" (Schloss Schellenstein)، أحد المراكز الرائدة في مجال زراعة الأسنان وجراحتها؛ إلى جانب مستشفى "أكورا كلينكين" (Acura Kliniken) المرخّص في مدينة ألبشتاد الألمانية

و قد نجح "إنفستكورب" في ترسيخ مكانته الرائدة في مجال الاستحواذ على شركات التكنولوجيا متوسطة الحجم، مع التركيز بشكل خاص على الشركات العاملة في مجالات البيانات والتحليلات وأمن تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الخدمات المالية وحلول الدفع، حيث جمع أكثر من مليار دولار أمريكي لتمويل استثماراته في مجال التكنولوجيا. وتتمثل الاستثمارات الأخرى التي أجراها "صندوق التكنولوجيا الرابع" التابع لـ "إنفستكورب" بالاستحواذ على كل من شركة "كاليجو"، منصة الحلول السحابية المبتكرة؛ وشركة "أجيراس"، المنصة الإلكترونية التي تلعب دور الوسيط بين الشركات المتوسطة والصغيرة من جهة ومزودي الخدمات المهنية من جهة أخرى؛ وشركة "إمبرو"، المزود الرائد في بريطانيا لبرامج إدارة وحماية الشبكات المدرسية والفصول الدراسية عبر الإنترنت.

يُشار إلى أن إتمام صفقة الاستحواذ يخضع حالياً لاستكمال الموافقات الاعتيادية الخاصة بمكافحة الاحتكار. وتستحوذ "إنفستكورب تكنولوجي بارتنرز" على شركة "سوفت غاردن" من مجموعة مساهمين تشمل "سيبيو بارتنرز" و"براندنبورغ كابيتال" و"نيوهاوس" ومؤسسي الشركة ستيفان شيفلر ودومينيك فابر. ولعبت كل من "كوفينجتون" و"ديلويت" و"برايس وترهاوس كوبرز" و"كود آند كو" دور المستشار لشركة "إنفستكورب تكنولوجي بارتنرز" في هذه الصفقة، في حين تولت شركتي "ستيلا إي أو سي" و"سي إم إس" دور المستشار للطرف البائع.

الإمارات تستثمر 350 مليار دولار بمشاريع البنية التحتية

مشاريع البنية التحتية تعزّز الطلب على الموردين المحليين في الخليج

- الإقتصادات النامية تنفق أكثر من 57 تريليون دولار على البنية التحتية
- السعودية ستنفق 1.1 تريليون دولار في الفترة من 2019 إلى 2038

من المتوقع أن تُنفق الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكثر من 57 تريليون دولار أمريكي على مشاريع البنية التحتية خلال السنوات العشرين المقبلة، مقابل 34 تريليون دولار أمريكي ستُنفقها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وذلك وفقاً لدراسة حديثة أجرتها شركة الاستشارات الإدارية الرائدة ستراتيجي ميدل إيست (بوز أند كومباني سابقاً، وهي جزء من شبكة بي دبليو سي). وبالتزامن مع هذا الإنفاق، يتوجه صناع القرار في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تعزيز الإنفاق المحلي على مشاريع البنية التحتية، حيث اتخذت تلك الدول ما يقرب من 300 إجراء لفرض متطلبات المحتوى المحلي في الآونة الأخيرة.

ووفقاً لتقرير شركة ستراتيجي، يحظى هذا النهج بأهمية خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تستثمر الحكومات الخليجية مبالغ طائلة لتطوير بناها التحتية. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تُنفق المملكة العربية السعودية 1.1 تريليون دولار أمريكي في الفترة من 2019 إلى 2038، في حين من المقرر أن تستثمر الإمارات العربية المتحدة 350 مليار دولار أمريكي خلال فترة زمنية مقاربة. ولن تقتصر منافع هذه المشاريع التنموية الضخمة على مساعدة الشركات المحلية في ترويج منتجاتها بدلًا من الواردات الأجنبية، بل ستساهم أيضًا في زيادة الصادرات غير النفطية من خلال تعزيز قدرات وتنافسية تلك الشركات المحلية.

وتعليقاً على هذا التقرير، أفاد د. رائد قمبرجي، الذي يشغل منصب شريك في ستراتيجي ميدل إيست: "يعكس التوجه نحو تلبية متطلبات المحتوى المحلي اعترافاً متزايداً من قبل الحكومات بأن تريليونات الدولارات التي تُنفقها على التعدين والنفط والغاز والكهرباء والمياه والبنية التحتية للنقل قد تُسخر لتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ودعم الاستراتيجيات الوطنية الأوسع. ومع ذلك، فإن العديد من برامج المحتوى المحلي تعجز عن تحقيق أهدافها لأن السياسات تتأثر بالأخطاء الشائعة في الاستدلال واتخاذ القرار الناجمة عن الانحيازات المعرفية لدى صناع القرار. ومن خلال فهم ومعالجة هذه الانحيازات المعرفية بشكل مباشر، ستضمن الدول النامية احتفاظها بالجزء الأكبر من المكاسب الاقتصادية المُحققة من الموجة القادمة من الإنفاق على البنية التحتية".

وتحتاج الحكومات الخليجية إلى التفكير بشكل منطقي في كيفية الموازنة بين الحاجة إلى توطين الصناعات واتّباع سياسات اقتصادية رشيدة. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من القدرات التي لا تمتلكها المنطقة بسبب صغر أسواقها، ويجب أن تستقدمها من الخارج لَبناء بنيتها التحتية. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج صناع القرار إلى التأكيد على أهمية الانفتاح الاقتصادي والتجارة الحرة نظراً لحاجة المنطقة إلى التصدير. ومع ذلك، فإن العديد من الحكومات لديها شعور بضرورة الإسراع في أعمال التطوير، وعلى الرغم من أن هذه ميزة إيجابية، إلا أنها قد تؤدي إلى سياسات محدودة الأفق وتأثيرات عكسية.

وتقوم الحكومات في الاقتصادات النامية بوضع سياسات من أجل توسيع حصة السلع والخدمات المحلية في مشاريع البنية التحتية الكبرى التي تبلغ قيمتها تريليونات الدولارات.

ويحدد تقرير ستراتيجي ميدل إيست ثلاث أخطاء شائعة رئيسية يمكن أن تعرقل عملية وضع السياسات والتحليل القائم على الحقائق:

التقييم الخاطئ للطلب الإجمالي. يميل صناع القرار أحياناً إلى المبالغة في تقدير إمكانات التوطين لفئة معينة من المنتجات، مع عدم مراعاة التباين الهائل في أحجام وتصاميم وتكاليف السلع في هذه الفئة مثلاً فئة الصمامات لا يمكن اعتبارها فئة واحدة.

التركيز على الأشياء المألوفة. يميل صناع القرار أحياناً إلى التركيز بشكل غير متناسب على فئات المنتجات المألوفة، مثل السلع الاستهلاكية أو توربينات طاقة الرياح أو الألواح الشمسية، بدلاً من السلع والصناعات الأقل شهرة التي تنطوي على إمكانات أكبر لبناء القيمة.

تحديد أهداف مطلقة. يستهدف صناع القرار أحياناً نسباً عاليةً من المحتوى المحلي دون تحليل القيمة الاقتصادية الأساسية المستحدثة، حيث أن استيراد بعض المواد من الخارج قد يكون أقل تكلفةً من تصنيعها محلياً.

وأضاف د. شهاب البرعي، الذي يشغل منصب شريك في ستراتيجي ميدل إيست: "إن التغلب على هذه الأخطاء الشائعة يحتاج إلى تدابير وقائية تحليلية وسلوكية ضد الإنحيازات المعرفية تُعزز وتُكمل بعضها البعض. وفيما يتعلق بالتدابير التحليلية، يتوجب على صناع القرار وضع رؤية دقيقة حول الإنفاق على المشتريات، وإنشاء خط أساس لقدرات سلاسل التوريد المحلية، وتحديد الخيارات التفضيلية من مبادرات محددة. أما بالنسبة للتدابير السلوكية، فيتعين على صناع القرار أن يكونوا على علم بالإنحيازات المعرفية وآثارها على صنع القرار، وأن يشجعوا اختلاف الآراء والحوار البنّاء، وأن يطلبوا إجراء مراجعات خارجية لتوصيات السياسات".

ويواصل توريد السلع المُصنَّعة والخدمات داخل الاقتصاد المحلي لعب دور محوري في السياسات الصناعية لعدد متزايد من الحكومات، لاسيما في الدول النامية. ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، تشترط الأنظمة أن يستحوذ الموردون المحليون على قرابة 71% من حجم الإنفاق على البنية التحتية للطاقة الكهربائية، إلى جانب قرابة 50% من الإنفاق على معدات النطاق العريض اللاسلكي ومحطات الأساس. كما رفعت البرازيل بشكل مطرد متطلبات المحتوى المحلي من 30% إلى 65% في مشاريع التطوير والتنقيب عن النفط والغاز في المياه العميقة عبر العديد من جولات طرح المناقصات.

واختتم د. يحيى عنوتي، الذي يشغل منصب مدير أول في ستراتيجي ميدل إيست: "إن صناع القرار في الدول النامية حريصون على تحقيق أقصى قيمة اقتصادية من الإنفاق العام الضخم. ومع ذلك، فإن إنشاء إطار للسياسات لتطوير محتوى محلي يساعد في بناء صناعات محلية مستدامة اقتصادياً وقادرة على المنافسة دولياً قد أثبت أنه يمثل تحدياً كبيراً. ويؤدي الشعور المتزايد بالإلحاح والتوقعات العامة باستحداث وظائف فورية ودعم الأعمال الوطنية ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير القائم على الموارد عادةً إلى صياغة سياسات تطوير المحتوى المحلي".

د. شهاب البرعي